

شهود المحاكم في أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

أولاً: شهود القرنين الخامس والرابع ق.م

شهد القرن الخامس ق.م ظهور الوثائق المكتوبة في التعاملات بين الأفراد بعضهم البعض، ويبدو من خلال دراسة تلك الوثائق على اختلاف أنواعها أنها كانت لا تستكمل حجيتها القانونية إلا بوجود شهود على تلك الوثائق التي كانت في الغالب في شكل عقود، وعلى سبيل المثال فقد كان يتم الاستعانة بالشهود في استكمال حجية عقود الزواج أمام المحاكم بهدف توثيقها. وفي ظل تطور الدور الذي كان يضطلع به الشهود استجابة للتطورات السياسية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الأثيني في القرن الخامس، أصبحت تلك الوثائق المكتوبة وما اشتملت عليه من (عقود) غير ذات قوة قانونية، خاصة أنه كان يسهل تزويرها، إذ كان الشهود يلعبون دوراً كبيراً إما في تأكيد صحة العقد أو بطلانه ونعرف ذلك من خلال ما جاء لدى إيسايوس حيث حدثنا عن بعض من حالات التقاضي التي نفى فيها الشهود ما جاء مكتوباً بشهادتهم الأمر الذي سهل بطبيعة الحال عملية الطعن في صحة ما جاء بالعقد وبالتالي بطلانه.

"ἐνθυμεῖσθε δὲ τὴν ἀναίδειαν ὣν λέγουσιν. ὁ μὲν γὰρ ἐγγυῶν μέλλων εἰς τὸν τριτάλαντον οἶκον, ὥς φησι, τὴν ἀδελφὴν, διαπραπτόμενος τηλικαῦτα ἓνα μάρτυρα παρεῖναι αὐτῷ Πυρετίδην προσεποιήσατο, καὶ τούτου ἐκμαρτυρίαν ἐπ' ἐκείνῃ τῇ δίκῃ παρέσχοντο οὗτοι: ἦν Πυρετίδης οὐκ ἀναδέδεκται αὐτοῖς, οὐδὲ ὁμολογεῖ μαρτυρῆσαι οὐδὲ εἰδέναι τούτων ὀληθὲς ὃν οὐδέν"⁽¹⁾

"فكر الآن في وقاحة التأكيدات، الرجل وفقاً لما جاء بحديثه، كان علي وشك عقد قران أخته علي رجل لقاء مبلغ ثلاثة تالنت، وحينما كان يرتب لهذا الحدث المهم، يظهر أن شاهداً واحداً فقط هو الذي حضر نيابة عنه وكان يدعى بريتيديس، الذي قُدمت شهادته مكتوبة بواسطة الطرف الآخر في المحاكمة السابقة، هذه الشهادة التي أنكرها بريتيديس، ورفض الاعتراف بما جاء بها معلناً أنه لم يدل بأي شهادة أو حتى علي علم بحقيقة أي من الأحداث التي اشتملت عليها".

يتأكد إذن مما سبق أن المجتمع الأثيني قد عرف "الاستعانة بالشهود" كظاهرة منذ القرن الخامس، ويبدو أنه قد استمر وجودهم والاستعانة بهم حتي القرن الرابع ق.م وفي هذا الصدد يؤكد لنا ديموستثيس على أهمية دورهم الذي

(1) Isaios, Pyrrhus, 3.18.; Isaios, Pyrrhus, 3.19.

"μέγα δὲ τεκμήριον ὡς περιφανὲς ψευδῇ τὴν μαρτυρίαν οὗτοι παρέσχοντο ταύτην: ἴστε γὰρ πάντες ὡς ὅταν μὲν ἐπὶ προδῆλους πράξεις ἴωμεν, ἅς δεῖ μετὰ μαρτύρων γενέσθαι, τοὺς οἰκειοτάτους καὶ οἷς ἂν τυγχάνωμεν χρώμενοι μάλιστα, τούτους παραλαμβάνειν εἰώθαμεν ἐπὶ τὰς πράξεις τὰς τοιαύτας, τῶν δὲ ἀδῶλων καὶ ἐξαίφνης γιγνομένων τοὺς προστυχόντας ἕκαστοι μάρτυρας ποιούμεθα."

"وبعد أن ثبت بالقطع زيف الشهادة التي قدمت بمعرفة المعارضين، فانتتم جميعاً تعرفون ذلك، حينما نقدم علي إتمام أمور تحتاج في ضرورة انتهاءها لحضور الشهود، فنحن عادة ما نأخذ معنا أقرب معارفنا إلينا وأقرب الأصدقاء كشهود علي تلك الأمور، بينما نلجأ في المهام غير المتوقع حدوثها لشهادات أشخاص تأت بهم الصدفة".

شهود المحاكم في أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

فاق الدور الذي كان مفترضاً بالوثائق نفسها القيام به، للدرجة التي كان يعتمد فيها البعض إسقاط الاستناد إلى حجية تلك الوثائق في دفاعاتهم بوصفها ضعيفة وغير معبرة عن الحقيقة.^(١)

والحقيقة فإن الحديث عن شهود المحاكم في القضايا المدنية في أثينا القرن الرابع لا يمكن إلا أن يأتي مرتبطاً بالحديث عن النظام القضائي العام في أثينا، ذلك النظام الذي تطور بفضل ظهور تشريعات "دراكون" عام ٦٢١ ق.م، حيث يؤكد بعض الباحثين على اعتماد كثير من المختصمين قضائياً أمام المحاكم إما على "متحدثون مساعدون" συνηγοροι، وهم ما يمكن تشبيههم حديثاً بالمحامين (مجازاً) من جهة، أو على الشهود من جهة أخرى.^(٢)

وفي هذا السياق فقد ظل المتحدثون (المحامون) يلعبون دوراً هامشياً في قائمة اهتمامات الباحثين حتى ظهور أول دليل علمي قاطع علي وجودهم عند نيموسستيس^(٣) في خطبته التي حررها لـ "فورميون" Phormion ضد "أبولودوروس" Apollodoros، تلك الخطبة التي لم يلقها فورميون نفسه، وإنما كان المتحدث فيها أحد أصدقائه قائلاً:

"τὴν μὲν ἀπειρίαν τοῦ λέγειν, καὶ ὡς ἀδυνάτως ἔχει Φορμίῳ, αὐτοὶ πάντες ὁρᾷ, ὡς ἄνδρες Ἀθηναῖοι: ἀνάγκη δ' ἐστὶν τοῖς ἐπιτηδείοις ἡμῖν, ἃ σὺνισμεν πολλάκις τούτου διεξιόντος ἀκηκοότες, λέγειν καὶ διδάσκειν ὑμᾶς, ἵν' εἰδότες καὶ μεμαθηκότες ὀρθῶς τὰ δίκαια παρ' ἡμῶν, ἃν ἢ δίκαια καὶ εἴδοι, ταῦτα ψηφίσῃσθε "

(1) Richard Garner, *Law and Society in Classical Athens*, Croom Helm, Australia, 1987, p. 137. Dem. Against Onetor 30.20.

"καὶ μοι πάντες ἀπεκρίναντο καθ' ἑκάστων, ὅτι οὐδεὶς μάρτυς παρείη, κομίζοντο δὲ λαμβάνων καθ' ὅποσον οὖν δέοιτ' Ἀφῶβος παρ' αὐτῶν. καίτοι τῷ τοῦθ' ὑμῶν πιστόν, ὡς ταλάντου τῆς προικὸς οδοῆς ἀνευ μαρτύρων Ὀνήτωρ καὶ Τιμοκράτης Ἀφῶβον τοσοῦτον ἀργύριον ἐνεχείρισαν; ᾧ μὴ ὅτι τοῦτον τὸν τρόπον, ἀλλ' οὐδὲ μετὰ πολλῶν μαρτύρων ἀποδιδούς εἰκὴ τις ἂν ἐπίστευσεν, ἵν' εἴ τις γίγνοιτο διαφορά, κομίσασθαι ῥαδίως παρ' ὑμῖν δύνηται. "

"وكثيراً ما اجابني جميعهم بأنه لم يحضر شاهد، وما كان يحصل عليه افويوس منهم من اقساط في شكل مبالغ مالية، يحتاج إليها من وقت لآخر، ولن يصدق احدا منكم هذا، حينما يكون المبلغ المقرر للمهر بتألفت، أهل كان علي كلا من اونيتور وتيموكراتيس أن يضعان اكبر منه من العملات الفضية في أيدي افويوس بدون شهود؟ لماذا. لأنه حينما يتم دفع المال له لن اتحدث عن الأمر بهذا الشكل، وحتى في وجود كثير من الشهود يجب علي المرء ان يتخذ كافة الاحتياطات الممكنة حتى إذا ما نشب نزاع يكون قادراً بسهولة علي امدادكم بالمطلوب".

Dem., Against Onetor 30. 21.

"μὴ γὰρ ὅτι πρὸς τοῦτον τοιοῦτον ὄντα, ἀλλ' οὐδὲ πρὸς ἄλλον οὐδ' ἂν εἷς οὐδένα τοιοῦτον συνάλλαγμα ποιούμενος ἀμαρτόρως ἂν ἐπραξεν: ἀλλὰ τῶν τοιούτων ἕνεκα καὶ γάμους ποιούμεν καὶ τοὺς ἀναγκαιοτάτους παρακαλοῦμεν, ὅτι οὐ παρέργον, ἀλλ' ἀδελφῶν καὶ θυγατέρων βίους ἐγχειρίζομεν, ὑπὲρ ὧν τὰς ἀσφαλείας μάλιστα σκοποῦμεν " "

لأنه ليس هناك من أحد يشكل وجوده أهمية في هذا الأمر بقدر أهمية هذا الرجل "افويوس" لأية شخص أيا كان طالما يرغب في إنهاء مثل هذا الأمر بدون شاهد، ولذلك السبب ففي حالات الزواج نقيم الاحتفالات داعين إليها أكثر الأصدقاء قريبا وكذلك الأقارب طالما أنه غير واضح، لكننا نتق في رعاية الآخرين لحبوات اخواتنا وبناتنا واللاتي نسعي لتمتعن بأكثر الفرص المتاحة للأمان".

(2) Adriaan Lanni, *Justice in the courts of classical Athens*, Cambridge, 2006, p. 15; James D. Williams (ed.), *An introduction to classical Rhetoric: Essential readings*, Wiley-Black well, 2009, p. 19.

حيث يعتقد جيمس وليامز أن النظام القضائي الأثيني لم يشهد تطوراً كبيراً في الفترة من عهد سولون حتى ظهور الإسكندر الأكبر.

(3) Dem. For Phormio, 36. 1.

"أيها الأثينيون من الضروري بالنسبة لنا أن نروا جميعا بأنفسكم قلة خبرة فورميون وعجزه التام عن الحديث وكذلك أصدقائه الذين جاءوا لدعم الحقائق التي تعرفها حق المعرفة مما سمعناه منه ومنهم، وعلى ذلك فحينما تعرفون وتصلون لصواب الأمور في القضية، فسوف تصدرون حكما قضائيا عادلا متسقا والإيمان (التي تم القسم بها)".

وفى هذا الصدد ذهب أحد الباحثين في تتبعه لتطور دور المتحدثين (المحاميين) - منذ أواخر القرن الخامس ق.م - للقول بأنهم ربما كادوا أن يصلوا لمرتبة "شهود متميزين"، وهو بالطبع ما يخالف - بوجهة نظره - طبيعة شهود القرن الرابع الذين كان يسمح لهم كمحامون بتوجيه كلمات مكتوبة من المحكمة مباشرة.⁽¹⁾

وفى سياق التمييز بين شهود القرنين الخامس والرابع ق.م يؤكد ستيفن تود فى مقاله بعنوان "غرض الدليل في المحاكم الأثينية" وهو بصدد رصد تطور عملية الشهادة ذاتها أمام المحاكم اليونانية، على أن الشهادة كانت قبل القرن الرابع مجرد شهادة شفوية يلجأ بها الشاهد محل الاستدعاء، بينما في القرن الرابع تطور الأمر لتصبح شهادات الشهود أمام المحاكم مكتوبة. كما قارن بين طبيعة وظيفة الشهود حديثا ألا وهى "قول الحق"، وبين طبيعة ما كان مطلوبا منهم في أثينا في القرن الرابع ق.م ومن قبله في القرن الخامس ق.م منتويا إلى أنهم كانوا يستخدموا الأقارب كي يكونوا مجرد "داعمين/ مساندين لصاحب الدعوى"⁽²⁾ وهو الأمر الذى يمكن الوقوف عليه من خلال ما جاء لدى ديموستثيس فى الاقتباس التالى:

Ἐπειδὴ οὖν συναποστερεῖ τέ με τῶν ὄντων τῷ ἑαυτοῦ κηδεστέῃ, πιστεύων τ' εἰς ὑμᾶς εἰσελήλυθεν ταῖς αὐτοῦ παρασκευαῖς, ὑπόλοιπόν ἐστιν ἐν ὑμῖν πειρᾶσθαι παρ' αὐτοῦ τῶν δικαίων τυγχάνειν. οἶδα μὲν οὖν, ὧ ἄνδρες δικασταί, ὅτι μοι πρὸς παρασκευὰς λόγων καὶ μάρτυρας οὐ τάληθ' μαρτυρήσοντας ὁ ἄγών ἐστιν: ὅμως μέντοι τοσοῦτον οἶμαι διοίσειν τῷ δικαιοτέρα τούτου λέγειν"

"وطالما انه بذلك قد أشرك مع اخوه بالتبني فى البحث عن وسيلة كي يحرمنى بها مما أملك، وجاء ليقف امام عدالتكم وانقا فى التدابير التى اتخذها، فليس هناك أمامي طريق آخر سوى أن أحاول من خلال عدالتكم أن أقتص منه، فأنا اعلم جيدا، أيها القضاة، أننى على أن استعد لمواجهة شهادات أحدث بحرفية وشهود سوف يقيمون على الإدلاء بشهادة زور، واعتقد اننى سوف أتميز عليهم بفضل عدالة موقعي.⁽³⁾

(1) Lene Rubinstein, *Litigation and cooperation supporting speakers in the courts of classical Athens*, Historia Einzelschriften, H.147, Franz Steiner Verlag Stuttgart, 2000, pp. 14-16.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان "روبيشتاين"، قد أكد على ميل المتخصصين لاعتبار الـ *συνήγοροι* (الأقارب/ الأصناء) بمثابة *μάρτυρας* (شهود) على أساس ان اليونانيين لا ينكرون أبدا الصنفين بعيدا عن كلاهما الآخر. نفس المرجع السابق، ص ٧٠.

(2) Stephen Todd, "the purpose of evidence in Athenian court", in Paul Cartledge, Paul Millett & Stephen Todd (eds.), *Nomos: Essays in Athenian Law, Politics and Society*, University of Cambridge, 2002, pp. 19-37, p. 29.

(3) Dem., *Against Onetor*, 30. 3.

شهود المحاكم في أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

وهناك دليلا آخر من ديموستثيس على اللجوء للأقارب للاستعانة بهم لدعم موقف قضائي ما سواء عن طريق الشهادة أو الحديث نيابة عن أحد طرفي النزاع أمام المحاكم، وهو امر وإن كان يساعد في تيسير إجراءات التقاضي، إلا أنه وكما يبدو كان يحول دون تحقيق العدالة الناجزة في كثير من الأحيان وهو كالتالي:

ῥέομαι δ' ὑμῶν, ὧ ἄνδρες δικασταί, βοηθήσαι τῷ τε πατρὶ τούτῳ καὶ ἐμοί, ἐὰν λέγωμεν τὰ δίκαια, καὶ μὴ περιδεῖν πένητας ἀνθρώπους καὶ ἀσθενεῖς καταστασιασθέντας ὑπὸ παρατάξεως ἀδίκου. ἡμεῖς μὲν γὰρ ταῖς ὀληθείαις πιστεύοντες εἰσεληλύθαμεν, καὶ ἀγαπῶντες, ἂν τις ἡμᾶς ἐξ τῶν νόμων τυγχάνειν: οὗτοι δὲ τῇ παρασκευῇ καὶ τοῖς ἀναλώμασιν ἰσχυριζόμενοι διατετελέκασιν, εἰκότως οἶμαι: ἐκ γὰρ τῶν ἀλλοτρίων ῥαδίως ἀναλίσκουσιν, ὥστε καὶ τοὺς συνεροῦντας ὑπὲρ αὐτῶν καὶ τοὺς μαρτυρήσοντας τὰ ψευδῇ πολλοὺς πεπορίσθαι''

"أيها القضاة، لو بدت مرافعتنا (دفاعنا) إليكم عادلة، أتوسل إليكم أن تقفوا إلي جانب والدي وشخصي، بحيث لا يعاني منها الفقراء دون أن يهدمها أثر أولئك الخارجين على القانون الذين يعملون ضد قضيتنا، لأننا جئنا إليكم معتمدين على الحقيقة وسيكون الأمر مرضيا لنا لو سُمح لنا بأن نحصل على حقوقنا القانونية، بينما خصومنا لم يتوقفوا عن اعداد المؤامرات وإنفاق المال، وبالنسبة لي فهو امر طبيعي، لانهم بالفعل يصنعون النفقات من ميزانيات الآخرين، وفي سبيل ذلك فقد امدوهم بأداس كي تستضيفهم وبالتالي فهم سوف يتحدثون دفاعا عنهم مقدمين شهادة زور".⁽¹⁾

وطبقا لما جاء بالمقالة السالفة الإشارة إليها، فنعرف أنه حتي عام ٣٨٠ ق.م لم يكن ليتم اختبار الشهود لبيان مدي أهليتهم للشهادة من عدمه، وإن الأمر قد سار علي نفس هذا النحو بعد عام ٣٨٠ ق.م. علي اعتبار أن الانتصار أو الانهزام في قضية ما أمام المحاكم الأثينية لم يكن معتمدا علي صدق الشهود فقط بقدر ما كان معتمدا علي مهارة الحديث وترتيب الأدلة.⁽²⁾

ثانيا: من الشاهد؟ وكيف يشهد؟

يعد امرا بديهيا ان يطرح البحث سؤالا عن الطبيعة النوعية لشهود المحاكم الأثينية في القرن الرابع ق.م، وفي هذا الصدد فيبدو أن الأثينيون بوجه عام - ليس فقط منذ القرن الرابع - قد منعوا كل من النساء والأطفال من أداء الشهادة أمام المحاكم، إذ لم يكن مقبولا اجتماعيا ظهور النساء بالمحاكم، فالمرأة الأثينية كانت لا تملك صلاحيات قانونية مثلها مثل الصبية الذين لم يبلغوا السن القانونية، حيث حاول القانون الأثيني جاهدا الحد من قدرات المرأة،

(1) Dem., Against Leochares, 44. 3.

(2) أتفق كل من "أنطون باول Anton Powell" و "فيكتور بيرس" و "ادريان لاني" مع "ستيفن تود" في تأكيد هذه المعلومة. انظر: Stephen Todd, "The purpose of evidence in Athenian court", op. cit., pp. 19-37, p. 29; Anton Powell, Athens and Sparta constructing Greek political and social history from 478 B.C., Routledge, London, 1988, p. 302; Victor Bers & Adriaan Lanni, "An introduction to the Athenian legal system, Stoa Publication, 2003, p. 5.
http://www.stoa.org/projects/demos/article_intro_legal_system?page=5&greekEncoding

ولعل ابرز دليل على ذلك هو تخصيص وصى (κυριος) للمرأة، كان غالبا ما يكون من بين أقاربها، وكان من بين واجباته ان يقوم بتمثيلها وينوب عنها في مجتمع فرض عليها ألا يكون لها دور خارج نطاق المنزل.^(١)

وبينما منعت المرأة الأثينية من الظهور بالمحاكم، فكان المصريون منذ أقدم عصورهم يتبنون نظرة تتناقض تماما ونظرة المجتمع الأثيني في هذا الصدد، حيث كانت المرأة المصرية تتساوى مع الرجل ليس فقط امام القانون ولكن أيضا كان من حقها المثول امام المحاكم بشكل شخصى سواء كصاحبة دعوى او شاهدة وبدون أن تكون في صحبة أوصياء.^(٢)

وتدل الشواهد والنصوص وآثار الفن المصرى منذ عصر الدولة القديمة ووصولاً إلى عصر الدولة الحديثة أن المرأة كانت تعامل مثل الرجل حيث كان كلاهما مسئولاً عن تصرفاته بشكل شخصى، فكان من الوارد أن تفقد المرأة حريتها كالرجل بسبب حكم قضائي صدر عن المحاكم الجنائية او المدنية، وفي عصر الدولة الحديثة كان من حق المرأة المصرية قانوناً أن تذكر باسمها في عقود البيع والشراء التي كانت تقدم إلي المحاكم، وظلت بالمثل تتمتع بحقها القانوني في الإدلاء بالشهادة بل وكان يطبق عليها عقوبة إذا حنثت بالقسم، كذلك كان يحق للمرأة المصرية الجلوس في دواوين المحاكم وكان طبيعياً أن يتم الاستعانة بها كشاهدة علي عقود يصبح لها طابع قانوني، ورأت جانيت جونسون أن المصريات اللاتي منعن من الذهاب للمحاكم أو من الإدلاء بشهادتهن انما هو امر يعود بالأساس إلى أسباب اجتماعية تخصن أكثر منها قانونية على أساس أن القانون المصري كان يسمح للمرأة المصرية بذلك، ويمكن تأكيد حق المرأة المصرية القانوني في المشاركة في حضور المحاكم من خلال ما جاء بتعاليم "بتاح حنط Ptahhotep" من عصر الدولة الوسطي والتي جاء فيها ما يلي: "حينما نتجح وتؤسس بيتك

(١) روجر جمت، المرأة في أثينا الواقع والقانون، ترجمة منيرة كروان، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥، ص ٤٦. وقد وردت لدي ديموستينيس حالة قضائية نعرف منها ان احدي النساء كان مصرحاً لها بالمجئ والإدلاء بالشهادة خارج المحكمة، وهو ما يؤكد عدم السماح للمرأة عموماً بالمثول الشخصي بين يدي القضاء الأثيني. راجع:

Dem., Against Aphobus, 29. 33.

"ἀλλὰ πόθεν τοῦτ' ἐπεδείχθη; πρῶτον μὲν Θηριππίδης ὃν αὐτῷ συνεπίτροπος κατεμαρτύρησε δοῦναι: δεῦτερον δὲ Δήμων θεῖος ὢν καὶ τῶν ἄλλων οἱ παρόντες ἐμαρτύρησαν σίτον τῇ μητρὶ δῶσειν ὁμολογεῖν τοῦτον ὡς ἔχοντα τὴν προῖκα καὶ τούτοις οὐκ ἐπεσκήψατο, ὅλον ὅτι τάλιθ' ἡ μεμαρτυρηκότης εἰδώς. ἐπὶ τοῖνον ἡ μήτηρ πίσιν ἠθέλησεν ἐπιθεῖναι κατ' ἐμοῦ καὶ τῆς ἀδελφῆς παρασημασμένη, λαβεῖν τὴν προῖκα τοῦτον τὴν ἑαυτῆς κατὰ τὴν τοῦ πατρὸς διαθήκην."

"لكن كيف تم إثبات ذلك؟ أولاً: من جهة شهود ثيريبيديس الوصي أنه قد أعطاه المال. ثانياً من جهة أخرى كان عمه ديمو وبقية الشهود حاضرين وشهدوا انه وافق علي أن يوفر لأمي الاعاشة علي اساس انه استولى علي حصتها من الإرث ولم يصدر ضد هؤلاء الرجال أيه تهمة، لسبب واضح وهو أنه عرف ان شهاداتهم كانت سليمة، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت أمي مستعدة لأن تضم إلى جانبها أختي وأنا وأن تقسم أن تصب اللعنات علي رؤوسنا لو شهدت زوراً وأن (افويوس) قد تسلم حصتها في الزواج وفقاً لما تم إقراره بوصية أبيها"

Dem., 55. 27.

"ἔνα δ' εἶδ' ὅθ' ὅτι καὶ τὸν χλῆδον εἰς τὴν ὁδὸν ἐκβεβλήκασιν, καὶ τὴν αἵμασιν προαγαγόντες στενοτέραν τὴν ὁδὸν πεποιήκασιν, ἔτι δ' ὡς ὅρκον ἐδίδουν ἐγὼ τῇ τούτων μητρὶ, καὶ τὴν ἑαυτοῦ τὸν αὐτὸν ὁμόσαι προύκαλούμην, λαβέ μοι τὰς τε μαρτυρίας καὶ τὴν πρόκλησιν. "Μαρτυρίαι" "Πρόκλησις"

"مع ذلك لكي أثبت أنهم قاموا بالتخلص من القمامة في الطريق، وأنهم قاموا ببناء سور جعل الطريق أضيق، علاوة علي ذلك فانا شخصياً قمت بأداء القسم لوالدتهم وطالبتهم بأن يقوموا بالمثل لوالدتي "فخذ مني الشهادات المكتوبة والطعن" "شهادات" طعن".

(2) Gay Robins, 'Women in Egypt', pp. 79-88, p. 80. in David P. Silverman (ed.), Ancient Egypt, Oxford university press, 1997.

"وتحب زوجتك بحرارة، املأ بطنها (اطعمها)، اكسها، اجلب لجسدها المراهم والعمور، ادخل على قلبها السرور طالما بقيت علي قيد الحياة. فهي تخصص حقل زوجها. لا تتافسها أمام محكمة، أبعدا عن القوة، وقيدها فعيونها عاصفتها حينما تنظر. هكذا تجعلها تبقي في بيتك " يتبين مما يبق مدى تميز المرأة المصرية في العصور القديمة في هذا الصدد عن نظيرتها الآثينية.⁽¹⁾ وبالمثل فقد منع الأطفال من المثول أمام المحاكم الآثينية لأداء الشهادة حيث لم يكن موثوقا بشهادة الأطفال،⁽²⁾ وبينما كانت تقبل شهادة الأحرار من الذكور بغض النظر عن كونهم أميين أم متعلمين كما يتبين من الاقتباسين التاليين:⁽³⁾

"ἀδελφὰς ἔχομεν, ὧ ἄνδρες δικασταί, γυναῖκας ἐγὼ καὶ Σπουδίας οὐτοσί, Πολυεύκτου θυγατέρας. ἄπαιδος δ' ἐκείνου τελευτήσαντος ἀρρένων παίδων, ἀναγκάζομαι πρὸς τουτονὶ περὶ τῶν καταλειφθέντων δικάζεσθαι. καὶ εἰ μὲν, ὧ ἄνδρες δικασταί, μὴ πᾶσαν σπουδὴν καὶ προθυμίαν ἐποησάμην βουλόμενος διαλύεσθαι καὶ τοῖς φίλοις ἐπιτρέπειν, ἐμαυτὸν ἂν ἡτιώμην, εἰ μᾶλλον ἡρούμην δίκας καὶ πράγματ' ἔχειν ἢ μικρ' ἐλαττωθεὶς ἀνέχεσθαι"

"أيها القضاة، هذا الرجل سبودياس وأنا زوجين لأختين هما بنات لبوليكتوس الذي مات دون ورثة (من الذكور)، وقد أجبرت بذلك علي اللجوء للقضاء دفاعا عن ملكيته التي تركها. وإذا لم أثبت لكم، أيها القضاة، كل الحماسة والاهفة راغبا في الوصول لتسوية وانهاء الأمر لمصلحة الأصدقاء، فطلي إذن ان الوم نفسي، إذا انا لم اختار خسارة بسيطة بدلا من الدخول في دهاليز العدالة"

"νῦν δ' ὅσω πραότερον ἐγὼ καὶ φιланθρωπότερον τούτῳ διελεγόμην, τοσοῦτῳ μᾶλλον μου κατεφρόνει. καὶ νῦν κινδυνεύω μὲν οὐδὲν ὁμοίως τούτῳ πρὸς τουτονὶ τὸν ἄγων' ἔχειν, ἀλλ' οὗτος μὲν ῥαδίως φέρει πολλάκις εἰθισμένος ἐνταῦθ' εἰς ὑμᾶς παρίεναι, ἐγὼ δ' αὐτὸ τοῦτο φοβοῦμαι, μὴ διὰ τὴν ἀπειρίαν οὐ δυνηθῶ δηλῶσαι περὶ τῶν πραγμάτων ὑμῖν: ὅμως δ', ὧ ἄνδρες δικασταί, προσέχετε τὸν νοῦν"

"لكن كما هو الأمر، فكما تحدثت إلي المدعي عليه بلطف واحترام، كلما أظهر احتقارا لي، ويبدو الآن من خلال نزاعي معه أننا وبدون منطق علي قدم المساواة، والأدهى من ذلك فانه ينظر للأمر ببساطة علي انه اعتاد كثيرا علي الوقوف امام عدالتكم، بينما أخشي ذلك الأمر البسيط، وذلك بسبب قلة خبرتي فريما أبدو عاجزا عن توضيح قضيتي لكم، ولذلك ايها القضاة أطلب منكم أن تأخذوا ذلك محل اعتبار."

(1) Janet H. Johnson, "The Legal Status of Women in ancient Egypt", p. 175. in Glenn E. & Anne K. Capel (eds.), Mistress of the House. Mistress of Heaven. Women in ancient Egypt, Brooklyn, Cincinnati Art Museum, USA, 1997.

(2) Stephen Todd, " the Purpose of evidence in Athenian courts", op. cit., pp. 19-37.

(3) Dem., 41. 1; Dem., Against Spudias, 41. 2.

فمن جهة أخرى كان هناك من لا تقبل لهم شهادة مثل العبيد (من الجنسين)، لأنهم في الغالب كانوا يُستجوبون من قبل طرفي النزاع خارج المحكمة، وهو ما يجعل شهادتهم في جميع الأحوال تأتي تحت ضغط الخوف من ساداتهم.^(١)

وعلى الرغم من أنه في عام ٢٠٠٨ قد انتهت جمعية مدرسي مقرر اليونانية في كمبريدج إلى تأكيد انتشار حالة الأمية في المجتمع الأثيني بشكل كبير منذ القرن الخامس ق.م خاصة بين الذكور من أبناء الطبقة الأرستقراطية للدرجة التي كان معها يتم وضع إعلان في السوق αγορά يكون ملحوظا في حالة الرغبة في تعريف الشباب بحدث هام كحضور قضية في المحكمة أو إعلان قوائم من عليهم تأدية الخدمة العسكرية، إلا أن ذلك لم يقف حائلا أمام الشهود للتقدم بشهاداتهم أمام المحاكم الأثينية في القرن الرابع في صيغة مكتوبة،^(٢) إذ لم يكن مطلوباً في الواقع من الشهود أنفسهم أن يقوموا بتلاوة تلك الشهادات المكتوبة والمقدمة للمحكمة سلفاً وقبل انعقاد جلسة النطق بالحكم النهائي، حيث كان سكرتير المحكمة هو المنوط بالقيام بهذا الدور وكان علي الشهود تأكيد أو نفي ما جاء بشهاداتهم المكتوبة^(٣) سواء أمام المحلفين أو القضاة.

يبدو مما سبق أن كلا من المحلفين والشهود في القرن الرابع ق.م كانوا من المستمعين، ولما كان كلاهما يلعب دوراً مكمل للآخر فلهذا مناسبا أن يشير البحث - سريعا - لطبيعة عمل المحلف في المحاكم الأثينية وفي هذا السياق فقد اهتم انطون باول بدراسة طبيعة عمل المحلف، تلك الدراسة التي انتهت فيها إلى عدد من الملاحظات التي سنورد منها فقط ما يخص موضوع البحث. ومنها أن المحلفون كانوا يتقاضون منذ أواخر القرن الخامس ق.م مبلغ لا يقل عن (٣ أوبول) كراتب، وهو المبلغ الذي ظل يدفع لمن يمتحن تلك المهنة حتى أوائل القرن الرابع ق.م ، وكان مبلغا كافيا لإعاشة أسرة كاملة.^(٤)

من الحقيقة السالفة انتهى باول إلى نتيجة مؤداها أن هذه المهنة بما تدره من دخل معقول كانت بهذا الشكل جاذبة للعديد من فقراء أثينا Αθηναί الذين كانوا بحاجة لمهنة يتكسبون منها ويقيمون بها أودهم ومن هذه النتيجة

(1) Niall MacKewon, 'Greek and Roman Slavery', in Gad Heuman & Trevor Burnard (eds.), Routledge History of Slavery, Routledge, 2011, pp. 19-34. p. 23.

ويعتقد مكواون أن القرن الرابع ق.م قد شهد حظرا تاما على الاستعانة بالعبيد في قضايا المحاكم الأثينية بوجه عام، اللهم فيما عدا بعض القضايا ذات الطابع التجاري التي كانوا يستخدمون فيها أحيانا. ويبدو أنه لم يكن العبيد وحدهم هم الفئة الوحيدة التي كانت محظورة، إذ كانت فئة "الأطباء الشرعيين" كذلك من بين الفئات التي لا يتم الاستماع لشهاداتهم أمام المحاكم اليونانية بوجه عام، حيث كانت هذه الفئة من الفئات المساعدة لهيئات المحاكم اليونانية في الفصل في القضايا التي تحتاج لخبرة طبية للوصول للحكم الأقرب إلى العدالة. أنظر:

J. Payne – James & A. Busuttil, "History and development of forensic medicine pathology", pp. 3-12, p. 6. in Jason Payne-James, Antony Busuttil & William Smock (eds.), Forensic Medicine clinical and Pathological Aspects, Greeneich Medical Media, London, 2003.

(2) Joint Association of Classical Teachers' Greek course, *The world of Athens An introduction to classical Athenian culture*, 2nd ed., Cambridge University press, 2008, p. 288.

(3) Gerhard Thur, "the Role of the witness in Athenian Law", in Michael Gagarin and David Cohen (eds.), the Cambridge companion to ancient Greek Law, Cambridge university press, 2005, pp. 146-169, p. 150; Christopher Carey, *Trials from classical Athens*, Routledge, 1997, p. 10.

(4) Anton Powell, *Athens and Sparta: constructing Greek political and social history from 478. B.C.*, op. cit., pp. 203-4.

شهود المحاكم في أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

نفهم أنه ووفقا لظروف أثينا الاقتصادية الصعبة زاد عدد الفقراء والمعوزين الباحثين عن العمل ونظرا للراتب المذكور سلفا فيبدو أن كثيرا من الفقراء كانوا يمتنون مهنة "مُحلف" خاصة وأنها كانت تعوضهم بنوع من القوة والواجهة الاجتماعية التي حرّمهم منها الفقر والظروف الاقتصادية الصعبة، كما أنها كانت مصدر للمتعة بالنسبة لهم حيث كانوا يستمتعون بمناوشات المتحدثون أمام القضاة. والواقع ان كان هذا المجال برمته مصدرا لرزق آخرين وطي رأسهم كتاب الخطب *λογογράφοι* (الدعوى القضائية) وكانوا علي درجة عالية من المهارة وكانت تعلق أجورهم كلما علت شهرتهم في هذا المجال أمثال "إيساياس *Lysias*" و "إيسايوس *Isaios*" و "ديموستثيس *Demosthenes*" خاصة اذا ما عرفنا انه كان ممنوعا بحكم القانون امتحان كتابة الدعاوى القضائية وبالتالي يصبح طبيعيا ألا يلجأ الفقراء من المتقاضيين إلى تلك الأسماء.⁽¹⁾

وفي الواقع فإن الديمقراطية التي فتحت الباب لجميع المواطنين الأثينيين الذكور للاشتراك في العمل القضائي كمحلفين عن طريق القرعة في اواخر القرن الخامس لم توفر لهم بذلك مجرد مصدرا للرزق أو مصدرا للوجاهة الاجتماعية بين صفوف مفتقديها منهم بل الأهم انها مهنت الطريق باستيعاب الجميع بهذا الشكل نحو خلق جيل كامل علي وعي شديد وخبرة كبيرة بطبيعة العمل القضائي وخطوات التقاضي ودهاليز المحاكم وهو ما ظهر بشكل واضح في القرن الرابع ق.م.⁽²⁾

أما فيما يخص القرن الرابع ق.م فيبدو أن الأمر لم يكن مختلفا فيما يخص محلفي المحاكم الأثينية في القرن الرابع ق.م، حيث كان يتم اختيار قرلية سنة آلاف مُحلف سنويا عن طريق القرعة *Kληροτερια* وفقا لما ورد بدستور الأثينيين، وكان يتم تقسيمهم على عشرة محاكم مختلفة تحت رئاسة هيئة رسمية معينة من المشرعين كانت تعرف اصطلاحا باسم *Θεσμοθεται*⁽³⁾ وهو ما جعل روبرتس يربط ما بين أسلوب اختيار مُحلفي المحاكم

(1) Anton Powell, *Athens and Sparta: constructing Greek political and social history from 478 B.C.*, op. cit., pp. 203-4.

(2) John P. Dawson, *A History of Lay Judges*, The Law book Exchange, New Jersey, 2007, p. 13.

(3) P. Yessiou – Faltsi, 'Civil procedure in Greece nineteenth and twentieth centuries', in C.H. Van Rhee (ed.), *The Law 's Delay: Essays on undue delay in civil litigation*, Intersectie Vitgevers Antwerpen – Groningen, 2004, pp. 377-390; Peter John Rhodes, *Athenian Democracy*, Oxford university press, 2004, pp.62-67.

وقد قدم "ردوس" دراسة تفصيلية عن آلية تنفيذ القرعة في القرن الرابع بالنسبة للمحلفين مزودة برسومات تخطيطية لتوضيح كيف كانت تتم عملية الاقتراع ذاتها؛ وعن تاريخ تطور العمل القضائي في أثينا منذ اقدم عصورها وصولا للقرن الرابع والقفصة التي كان يتم من خلالها اختيار القضاة العاملين بالمحاكم الأثينية. أنظر:

Douglas M. McDowell, *The Law in Classical Athens. Aspects of Greek and Roman Life*, Thames & Hudson, London, 1986, p. 30 ff. Aristotle, *AP.*, 64. 2.

"οὗτος δὲ καλεῖται ἐμπήκτης, καὶ ἐμπήγνυσι τὰ πινάκια τὰ ἐκ τοῦ κιβωτίου εἰς τὴν κανονίδα, ἐφ' ἧς τὸ αὐτὸ γράμμα ἐπεσιν ὅπερ ἐπὶ τοῦ κιβωτίου. κληροῦται δ' οὗτος, ἵνα μὴ ἀεὶ ὁ αὐτὸς ἐμπηγνύων κακουργῇ. εἰσι δὲ κανονίδες πέντε ἐν ἐκάστῃ τῶν κληρωτηρίων"

"هذا المرافق كان يطلق عليه اسم اللاصق، حيث كان يقوم بعملية لصق البطاقات التي تسحب من الصندوق علي اللوح المعني الذي يوجد عليه نفس الحرف الموجود علي الصندوق، وكان يتم اختياره عن طريق الاقتراع حتى لا يقوم هذا الشخص نفسه بشكل دائم بعملية اللصق ومن ثم قد يأتي بفعل سيئ، وكان هناك خمسة من الألواح المعدنية في كل غرفة من غرف الاقتراع".

والنظام الديمقراطي الأثيني، حيث رأى في تلك الطريقة أثرا من بين آثار الفكر الديمقراطي على المحاكم بوصفها واحدة من مؤسسات دولة المدينة.⁽¹⁾

ثالثا: واجبات المتحدث وحقوق الشاهد

بعد ان تعرض البحث للحديث عن كانوا يقومون بمهمة الاستماع في المحاكم الأثينية، نتطرق الآن للحديث عن فئة اخرى مقابلة كانت بدورها تكمل منظومة العمل القضائي الأثيني، ألا وهي فئة المتحدثين (القائمون بمهمة الدفاع) ومن معهم من شهود والذين كانوا في العادة يتم اختيارهم من بين أصدقاء أو أقارب صاحب الدعوى القضائية.

والواقع فانه وكما تبين سلفا أنه رغم اللجوء إلى المتحدثين (الأقارب/ الأصدقاء) للإدلاء بشهادتهم أمام المحاكم الأثينية، إلا انهم لم يكن لهم حق الشهادة في القضايا التي يتولون مهمة الدفاع فيها وهو أمر طبيعي حيث سيسهل التشكيك في شهادتهم على الفور كما يتبين من الاقتباس التالي:

ὥς τοίνυν καὶ παρ' ἑτερον νόμον μεμαρτύρηκεν, ἐπιδειξάι ὑμῖν βούλομαι, ἵνα εἰδῆτε ὅτι μεγάλων ἀδικημάτων οὐκ ἔχων καταφυγὴν ὁ Φορμίων, πρόφασιν λαβὼν λόγῳ τὴν πρόκλησιν, ἔργῳ αὐτὸς αὐτῷ μεμαρτύρηκε προστησάμενος τούτους, δι' ὧν οἱ μὲν δικασταὶ ἐξηπατήθησαν ὥς ἀληθῆ τούτων μαρτυροῦντων, ἐγὼ δὲ ἀπεστερήθην ὧν ὁ πατήρ μοι κατέλιπεν χρημάτων καὶ τοῦ δίκην λαβεῖν περὶ ὧν ἀδικοῦμαι. μαρτυρεῖν γὰρ οἱ νόμοι οὐκ ἔδωκον αὐτὸν αὐτῷ οὐτ' ἐπὶ ταῖς γραφαῖς οὐτ' ἐπὶ ταῖς δίκαις οὐτ' ἐν ταῖς εὐθύναις. ὁ τοίνυν Φορμίων αὐτὸς αὐτῷ μεμαρτύρηκεν, ὅποτε φασὶν οὗτοι ἀκούσαντες ἐκείνου ταῦτα μεμαρτυρηκέναι

وهكذا فالآن أرغب في أن اثبت لكم انه قد امدكم بدليل بالمخالفة للقانون، ولعلكم تعرفون ان فورميون لم يعد لديه فرصة للهروب بفضل تصرفاته السيئة، ومن ثم فقد ابدى اعتراضه القانوني وقد سمح لنفسه ان يتخذ من شهادة الشهود دليلا وغطاءا يختبئ خلفه، وهي الشهادات التي خدع بها القضاة، حيث ادعي انهم قد شهدوا بالحق، وبناء عليه فقد سلب مني ما تركه والدي من أرث وكذلك فرصة تصحيح ما عانيت ممن من أخطاء، لأن القوانين لا تسمح للمرء بأن يقدم دليلا بشخصه سواء في القضايا الجنائية أو المدنية او جلسات الاستماع، مع هذا منح فورميون فرصة الدفاع عن نفسه، حينما قال اولئك الرجال انهم قد تقدموا بشهادتهم بعد ان استمعوا لتلك الامور التي قالها.⁽²⁾

ومن ثم فكان طبيعيا أن يستعين الدفاع إلى - جانب ما كان يقدمه للمحكمة من نسخ للقانون الذي سوف يبنى عليه دفاعه⁽³⁾ - بشهود (من غير الأقارب) لدعم موقف موكله في القضية محل النزاع، إلا انه ومن خلال

(1) Jennifer Tolbert Roberts, *Athens on Trial: The Antidemocratic traditions in Western Thought*, Princeton university press, 2011, p. 44.

(2) Dem. 46. 9.

(3) Christopher Carey, *Trials from classical Athens*, op. cit., p. 10.

ناقش كريستوفر كاري قضية استعانة محامو الدفاع في القضايا المختلفة في القرن الخامس وأوائل القرن الرابع ق.م بنسخ من القوانين التي كانت منقوشة على الاعمدة الحجرية - منذ نهايات القرن السادس ق.م - والموجودة بالسوق الأثيني، موضحا ان مسألة

ديموستثيس نعرف انه كان يمكن للمتحدث (الدفاع) أن يدلي بشهادته في قضية هو طرف فيها وذلك في حالات قضايا διαμαρτυρία حيث كان يتقدم فيها المتحدث (الدفاع) نفسه بشهادته مكتوبة لحاكم المدينة *αρχον* الذي يجب عليه في تلك الحالة ألا يحكم بالإرث لأقرباء المتوفي الأبعد، علي أساس وجود أحد أبناء المتحدث (الدفاع) علي قيد الحياة. وبعدها لا يمكن لحاكم المدينة إلا أن يسلك الطرق القانونية المتبعة في شأن تقسيم الإرث ولا يحدث تغيير في ذلك إلا إذا أقيمت دعوى قضائية نجح أصحابها في إثبات زور شهادة الشهود.^(١)

وفي نفس السياق يتبين من خلال ديموستثيس أنه كان من حق الدفاع أن يسأل (دفاع خصمه) وذلك دون أن يكون هناك إلزاماً قانونياً يجبره علي الأداء بشهادته أمام هيئة المحكمة،^(٢) وعلي الرغم من أن الإجابة التي قد يدلي بها (دفاع الخصم) قد تبدو غير ذات قيمة علي أساس أنها لن توثق كشهادة قضائية، إلا ان الباحث يعتقد أن تلك الطريقة في التعاون بين الدفوع وبعضها في المحاكم الأثينية ربما كان من شأنها توفير الوقت علي المتخاصمين وبالتالي مساعدة القضاة والمحلفين في سرعة تكوين رأي يصل بهم لحكم أقرب للعدالة المنشودة في وجهة نظرهم، كما أنها طريقة ممتازة في الحصول علي معلومات "غير رسمية" قد تفيد في تغيير المسار العام للقضية ككل، وكلها أمور إن دلت علي شيء فإنما تدل علي مدى ما وصل إليه النظام القضائي الأثيني من مرونة وتطور في مجال استجواب الشهود والتعاون بين الدفوع (المتحدثين). وفي هذا الصدد ذهب جيرهارد ثور إلي ما هو أبعد من ذلك حيث يعتقد أن الدفاع كان من حقه ان يستجوب شهود (دفاع الخصم) الذين كان عليهم الأداء بشهادتهم علي منصة خاصة تعرف باسم *πημα* وفي تلك الحالة كان علي الدفاع أن يواجه (شهود دفاع الخصم) بكافة ما لديه من وثائق وحجج ويقراها عليهم علناً أمام المحكمة وهو ما كان يؤدي بالضرورة الي احتدام المنافسة بين الدفوع في القضية.^(٣)

وفي هذا الصدد نعرف مما ورد لدى ليسياس أن الشهود كان عليهم ان يتقدموا بشهاداتهم متضمنة التأكيد علي فعل "اعرف" *εἶδον* وفعل "يكون موجود" *εἶναι*، وأنه كان يتم تقديمهم بصيغة مفادها أنهم هم "أولئك الذين - يعرفون - أكثر مني - والذين كانوا - موجودون أثناء أتمام الشخص للواقعة (محل النزاع)، سوف يتقدمون للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة". ويبدو من مقارنة صيغة *διωμοσία* الإدلاء بالشهادة الشفهية التي تحولت لتصبح مكتوبة في القرن الرابع ان الصيغة التي كانت مستعملة واحدة، وأنه لا يوجد أدني تغيير فيها اللهم فيما عدا وسيلة الإدلاء بها. وكان في بعض القضايا خاصة قضايا القتل علي الشاهد أن يقوم بأداء قسم قبل الإدلاء بشهادته وكان يجب ان تكون شهادته المكتوبة محتوية علي فعل "يعرف".^(٤)

الحصول علي نسخ من القوانين لم تكن مسألة سهلة او بسيطة وبخاصة في الفترة التي لم يكن الأثينيون فيها قد عرفوا فيها جمع تلك القوانين مكتوبة لتحفظ في مكان واحد ومن ثم يسهل الحصول علي نسخ منها والاستعانة بها.

(1) Dem. 44. 42; *Isaios*, 7. 3.

(2) Dem. 46. 10.

(3) Gerhard Thur, "the Role of the witness in Athenian law", in Michael Gagarin and David Cohen (eds.), the Cambridge companion to ancient Greek law, op. cit., pp. 146-169, p151.

(4) Lysias, 17. 2.

"ἐράτων ὁ Ἐρασιφῶντος πατὴρ ἐδανείσατο παρὰ τοῦ ἐμοῦ πάππου τάλαντα δύο. ὅτι μὲν οὖν ἔλαβε τὰργύριον καὶ ὥς τοσοῦτόν γε ἐδεήθη δανείσασθαι, καὶ ὃν ἐναντίον ἐδόθη, μάρτυρας ὑμῖν παρέξομαι: ἃ δ' ἐχρήσατο αὐτῷ καὶ ὅσα ὠφελήθη, οἱ μᾶλλον τε ἐμοῦ εἰδότες καὶ παραγενημένοι οἷς ἐκεῖνος ἐπρατε διηγῶνται ὑμῖν καὶ μαρτυρήσουσι. καὶ μοι καλεῖ μάρτυρας. "Μάρτυρες"

والحقيقة فقد كان الشهود سواء كانوا شهودا عاديين أم من بين الأقارب أو الأصدقاء عرضة لخطر الاتهام بتقاضي الأموال من أجل خدمات قضائية بعينها وبالنظر لدورهم الأساسي في المحاكم الأثينية فكانوا عرضة لتهمة "الشهادة الزور"

"ἐπ' ἐκφορὰν γὰρ αὐτῇ ἀκολουθήσασα ἢ ἐμὴ γυνὴ ὑπὸ τοῦτο τοῦ ἀνθρώπου ὀφθεῖσα, χρόνῳ διαφθείρεται: ἐπιτηρῶν γὰρ τὴν θεραπείαν τὴν εἰς τὴν ἀγορὰν βαδίζουσαν καὶ λόγους προσφέρων ἀπώλεσεν αὐτήν"⁽¹⁾

"لأنه في أثناء مراسم جنازتها، شوهت زوجتي بواسطة ذلك الشخص الذي كان سببا في إفسادها، حيث كان يبحث عن الخادمة التي ذهبت من أجل التسوق وقم لها عرضا افسدها

ورغم انه كان من الصعب إثبات واقعة تقاضي الشاهد لأموال لقاء شهادته إلا انها كانت عملية بسيطة على الدفاع في القضية ان يكشف زور شهادته. والواقع فانه يسهل التمييز بين شهادة συνηγορία (شهادة الصديق - القريب) وبين شهادة الشاهد العادي حيث كان دور الأخير لا يتعدى في القرن الرابع تأكيد شهادته التي تقدم بها للمحكمة سلفا مكتوبه بعد أن تقرأ عليه بصوت مسموع في المحكمة وهو الأمر الذي كان يجعله مسئولا عن كل كلمة جاءت بشهادته المكتوبة وإلا أصبح عرضة لأن يتهم بتضليل العدالة δίκη ψευδομαρτυριον⁽²⁾.

وبينما كان من حق الدفاع أن يستدعي من يشاء καλεῖν/ προσκαλεῖν لسماع شهادته امام المحكمة فكان ايضا من حق الشهود أن يختاروا في الجلسة الإجرائية ανακρισις السابقة على جاسة النطق بالحكم بين أن يؤكدوا على ما تم تدوينه بشهادتهم المكتوبة⁽³⁾ وبين طلب "القسم على الإعفاء من الشهادة المكتوبة" وهو ما يطلق

"أقترض أيراتون والد أيراميفون من جدي مبلغ اثنين تالنت، ولكي أؤكد علي أنه قد تسلم هذا المبلغ، الذي كان قد طلبه علي سبيل السلفة، سأقدم لكم شاهدا دفع ائتمال أمامه، كي يثبت لكم انه قد تسلم المال وكذا الفائدة التي جناها مبلغ، وسوف يقوم أولئك الأكثر خبرة مني بمثل تلك الامور نظرا لمعرفتهم بها بإخباركم وبالشهادة أمامكم. واستدعي لي الشاهد." "الشاهد"

(1) Lysias, 1.8; Lysias, 1. 28

"ἀλλ', ὦ ἄνδρες, οἶμαι καὶ ὑμῖς εἰδέναι ὅτι οἱ μὴ τὰ δίκαια πράττοντες οὐχ ὁμολογοῦσι τοὺς ἐχθροὺς λέγειν ἀληθῆ, ἀλλ' αὐτοὶ ψευδόμενοι καὶ τὰ τοιαῦτα μηχανώμενοι ὀργὰς τοῖς ἀκούουσι κατὰ τῶν τὰ δίκαια πράττοντων παρασκευάζουσι. πρῶτον μὲν οὖν ἀνάγνωθι τὸν νόμον. "Νόμος". "

"لكن، أيها السادة، فأنا اعتقد انكم تعرفون أن من لا يسيرون وفقا للعدالة لا يقرّون بأن أفعالهم يقولون الحق، وأولئك انما يخادعون انفسهم ويرسمون خططا شتي يكسبون لصفهم من ينصتون إليهم علي حساب أولئك الذين يسيرون ويعدون انفسهم وفقا للعدالة، لذلك اولاً اعرفوا (اقرأوا) القانون. "القانون"

(2) Christopher Carey, 'The Witness's Exomosis in the Athenian Courts', CQ. 45.1, 1995, pp. 114-119.

رأي كريستوفر كاري أن التطور الذي شهدته عملية الشهادة في المحاكم الأثينية في القرن الرابع بتحولها لتصبح "مكتوبة" يعد أمرا مساعد علي تيسير عملية التقاضي بشكل عام، كما كان مساعدا للشهود علي اختلاف انواعهم ولا سيما شهود "انكار المعرفة"، كما نعرف مما جاء لديه انه كان يسيل علي الدفاع ان يُظهر "شهود إنكار المعرفة" في ثوب شهود الزور الذين يحتنون بالقسم وذلك من خلال الاعداد الجيد لما لديه من شهود نفي او إثبات.

(3) Matthew R. Christ, The Litigious Athenian, The John Hopkins University press, 1988, p. 27.

حيث اكد "ماتيو كريست" علي أن كثير من المنازعات القضائية كانت تعرض علي القضاة المحليين قبل رفعها إلي درجات أعلى من التقاضي، وكانت في كثير من الأحوال تنتهي تلك المنازعات القضائية في الجلسات الإجرائية والتي كان يدفع المتنازعين فيها قيمة مصروفات قضائية من ٢٠ إلى ٣٠ دراخمة.

شهود المحاكم في أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

عليه اسم *εξωμοσία* وبموجب هذا النوع القسم "يؤكد أو يقسم علي أنه يرغب في الإعفاء من اعتباره يعرف أو اعتباره موجود" وفي تفسير بعض الباحثين في مجال اللغة أن هذا النوع من الشهادات كان يقوم الشاهد بموجبه بإنكار ما جاء به الدفاع مكتوبا عن لسانه ويقسم علي أنه لم يكن حاضرا، وقد اعتبر جونتير مارتن أن الشاهد الذي يؤدي قسم *εξωμοσία* لا يمكن اعتباره علي أنه شاهد يأتي لمجرد انكار معرفته بما جاء بالشهادة التي تتلى عليه في المحكمة ولكنه يعتبر في الأساس شاهد نفي بما جاء بمحتوي الشهادة ككل، وهنا يظهر جليا عيوب اقتصار عملية الاستعانة بالأحرار من الشباب فقط لأداء مهمة الشهادة أمام المحاكم الأثينية، فكلما قلت شريحة الشهود كلما أصبح الوصول للحقيقة محدودة خاصة في ظل وجود شهود النفي. وفيما يخص العقوبات التي كانت مفروضة علي الشهود في حال تخلفهم عن الوفاء بتلبية الاستدعاء الموجه لهم رسميا من قبل المحكمة العامة *κλητευειν* فكان يفرض عليهم عقوبة دفع غرامة في حال إهمالهم لهذه الدعوة وثبوت تلبيتهم استدعاء آخر لدعوي قضائية خاصة (ليست حكومية) وكان عليه أن يدفع غرامة يصل قدرها نحو من ألف دراخمة.⁽¹⁾

رابعا: المحاكم التجارية ودور الشهود فيها

نعرف من الدراسة التي أجرتها المدرسة الأمريكية للدراسات الكلاسيكية في أثينا عام ١٩٩٤ أن عملية التقاضي عموما كانت منذ القرن الخامس ق.م تتم بالأجورا *αγορα*؛ حيث كان هناك نوعان رئيسيان من القضايا للنوع الأول: وهو ما أطلقت عليه الدراسة اسم القضايا الخاصة *δικαι*، والنوع الثاني: هو القضايا العامة *γραφαι*.⁽²⁾

لقد ميز "جيرهارد ثور *Gerhard Thur*" المتخصص في دراسة النظام القضائي الأثيني بين نوعين من المحاكم بشكل عام، الأول: وهو الذي تستعمل فيه الخطابة البلاغية الأثينية، أما الثاني فهو النوع الذي تمارس فيه المحاكم دورها كمؤسسات قانونية وسياسية،⁽³⁾ ويرجح الباحث أن ربما كانت تلك الأخيرة هي قبلة المتخصصين من المواطنين لفض النزاعات وحل المشكلات ذات الطابع المدني، والتي يناهز فيها أطراف النزاع عن استخدام خطبا بلاغية كتلك المستعملة في النوع الأول وتبرير ذلك هو أن ربما كانت القضايا التي كانت تعرض علي هذا النوع الثاني من المحاكم بطبيعتها ليست بحاجة لاستعمال الخطب البلاغية بقدر ما كانت في حاجة إلى أحكام سريعة فاصلة تحقيقا للعدالة القانونية المجتمعية الناجزة.

(1) Gunther Martin, "The Witness's of Exomosis in Athens, CQ. 58. 1, 2008, pp. 56-68.

يناقش جونتير مارتن في مقالته الشيقة كيف عرف الأثينيون في القرن الرابع نماذج ثابتة لشهادة الأثبات ولشهادة النفي موضحا أنه كان هناك فارق بين شهود الزور وبين شهود "إنكار المعرفة أمام المحاكم"، كذلك وضع ما لهذا النوع من الشهود من أثر سيئ علي سير العدالة حيث كان يتم استخدامهم في المحاكم إما لتبرئة متهم أو لاتهام برؤ وذلك تحت حماية القانون، وفي هذا الصدد يؤكد لنا مارتن من خلال العديد من الخطب القضائية علي أنه كانت تجري عمليات لإعداد المستمعين من المحلفين نفسيا لقبول شهادات "إنكار المعرفة" وقدم مارتن مبررا لظهور هذا النوع من الشهود في محاكم القرن الرابع في أثينا يتمثل في قناعته بأنه لم يصبح ضروريا في القرن الرابع اللجوء لاقتباس اجزاء من القانون والارتكان إليها في الدفاع أمام المحاكم كما لم يكن مقبولا أن يتم إجبار أي من المحامون (المتحدثون) على الاستعانة بشهود علي أساس أن الجميع كان يعلم بوجود شهود "إنكار المعرفة" والذين كانت لهم أدوارهم في مراحل معينة من سير القضية.

(2) Mabel L. Lang, *Life, Death and Litigation in the Athenian Agora*, ASCSA, American School of Classical Studies at Athens, 1994, p. 3.

(3) Gerhard Thur, "The Role of the witness in Athenian law", op. cit., p. 145.

شهود المحاكم في أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

ويبدو ان القضايا الخاصة في القرن الرابع ق.م كان يتم الفصل فيها وفقا لتكاليف الدعوة، حيث كانت القضايا التي تقل رسوم الدعوى فيها عن عشرة دراخمتين من صميم تخصص مجموعة من الموظفين كان يطلق عليهم "الأربعون" وكانوا يقومون بالفصل في مثل تلك الدعاوى القضائية، أما الدعاوى التي كانت تقدر رسومها بمبالغ أعلى فكان يتم تحويلها للنظر فيها بمعرفة القاض العام (قاضي الشعب) الذي كان يستمع لكافة أطراف النزاع ويصل لحكم نهائي، إلا انه كان من حق أطراف الدعوى الطعن علي الحكم الصادر وفي تلك الحالة كان القاضي العام يقوم برد القضية بكافة مستنداتها (أدلة الاستماع/ الأيمان التي تم الحلف بها/ شهادات الشهود/ القوانين المنظمة لتلك القضية) لمجموعة "الأربعون" حيث كانت تسلم المستندات بعد وضعها في حافظة فخارية مختومة ومغلقة *εχινος* ولا يتم فتحها إلا بمعرفة مجموعة "الأربعون" التي كانت تقوم بدراسة اسباب الطعن والبحث عن أدلة إثبات الطعن في المستندات المستردة من القاضي العام.⁽¹⁾

وفي نفس السياق يتضح أنه في مجال التجارة البحرية كانت المستندات المكتوبة في شكل عقود (بحرية) - وليس الشهود - تلعب دورا أساسيا في مجال القضاء في أثينا في القرن الرابع ق.م خاصة لأنها كانت توفر نوعا من الحماية القانونية للدائنين (المقرضين) والعاملين في مجال التجارة البحرية،⁽²⁾ ونظرا لأن هذا النوع من القضايا الناتجة عن التجارة البحرية كان يحتاج إلي شروط وقواعد قانونية تختلف إلي حد ما عن السياق القانوني العام المتبع في المحاكم الأثينية،⁽³⁾ فقد تم اللجوء مع بدايات القرن الرابع ق.م لعمل نوع جديد من المحاكم التي تفصل في مثل تلك القضايا وعرفت باسم *δικαι εμπορικά* (محاكم الأجانب/ المحاكم التجارية) حيث كان يتم توظيف القضاة المتخصصين في القانون التجاري البحري في تلك المحاكم التي كانت مسؤولة عن فض المنازعات التي تقع بحرا.

(1) James P. Sickinger, *Public records and Archives classical Athens*, University of North Carolina press, 1999, p. 167.

(2) Dem. 33.3.

"ὁ μὲν οὖν μετὰ τοῦτου μοι ἐπαβεβουλευκὸς καὶ τὸν ἀγῶνα τούτου κατεσκευακὸς προϊόντος τοῦ λόγου καταφανὴς ὑμῖν ἐστὶν: ἐγκαλῶντος δὲ μοι Ἀπαυρίου τὰ ψευδῆ καὶ παρὰ τοὺς νόμους δικαζομένου, καὶ ὅσα μὲν ἐμοὶ καὶ τούτῳ ἐγένετο συμβόλαια, πάντων ἀπαλλαγῆς καὶ ἀφέσεως γενομένης, ἄλλου δὲ συμβολαίου οὐκ ὄντος ἐμοὶ πρὸς τοῦτον, οὔτε ναυτικοῦ οὔτ' ἐγγείου, παρεγραψάμην τὴν δίκην μὴ εἰσαγόμενον εἶναι κατὰ τοὺς νόμους τούτους. "Νόμοι"

"أنه هو ذلك الذي تأمر مع هذا الرفيق ضدي مدبرا هذه القضية، سوف يبدو واضحا لكم كوضوح حديثي، فحينما ادعي علي اباتيروس ظلما فقد حنت بالقسم ضد ما تقضي به القوانين، وما حدث هو انه قام بعمل اثناء وثيرة لنفسه من كل العقود التي كانت قد ابرمت سلفا بينه وبينني، وانه لم يتبق أي عقد آخر بينه وبينني سواء للعمل بحرا ام براء، فأقمت علي اقامة دعوي قضائية علي اساس فلا يوجد شيئا محصنا وفقا للقوانين التالية. "القوانين"

(3) Dem., 33. 1.

"τοῖς μὲν ἐμπόροις, ὃ ἄνδρες δικασταί, καὶ τοῖς ναυκλήροις κελεύει ὁ νόμος εἶναι τὰς δίκας πρὸς τοὺς θεσμοθέτας, ἐάν τι ἀδικῶνται ἐν τῷ ἐμπορίῳ ἢ ἐνθένδε ποι πλείοντες ἢ ἐτέρωθεν δεῦρο, καὶ τοῖς ἀδικούσιν δεσμὸν ἐταξεν τούπιμίον, ἕως ἂν ἐκτείσωσιν ὃ τι ἂν αὐτῶν καταγνωσθῇ, ἵνα μηδεὶς ἀδικῇ μηδένα τῶν ἐμπόρων εἰκῇ. "

"يا رجال القضاء، أن القانون يقضي بأن يفق التجار ومالكي السفن امام عدالة التيسمويثي، إذا ما اتوا بأفعال ضد القانون باي شكل في السوق سواء أثناء الرحلة البحرية من أثينا إلي أي مكان آخر أو من أي ميناء آخر إلي أثينا، والقانون يحدد فترة عقوبة السجن لمخالف القانون، حتي يحين الوقت. الذي سيدفعون فيه المبلغ المقرر عليهم (كالتهم)، كي لا يستطيع أحدا من التجار ان يخالف القانون بسهولة."

كانت المحاكم التجارية *δικαι εμπορικά* ذات طبيعة مختلفة عن بقية محاكم أثينا، حيث كانت لا تعمل طيلة شهور السنة إلا بداية من شهر سبتمبر وحتى شهر أبريل من كل عام وهي الفترة التي كان البحر فيها يغلق أبوابه أمام التجارة البحرية،^(١) كما كانت تتمتع من جهة بالسرعة في الفصل في المنازعات التي غالباً ما كانت لها تأثير علي التجارة ومن ثم جانب كبير من الاقتصاد الأثيني، ومن جهة أخرى فقد كان الغراء يتمتعون بحق التقدم بدعواتهم القضائية امامها،^(٢) هنا تجدر الإشارة إلى أن قدرة الغراء على التقاضي امام المحاكم الأثينية التجارية كان أمراً تتفرد به المحاكم التجارية الأثينية في القرن الرابع ق.م دون غيرها من بقية المحاكم الأثينية،^(٣) والواقع فإن السلطة الإمبريالية التي ظهرت في القرن الرابع ق.م قد فتحت الباب واسعا أمام التقوق التجاري ذلك التقوق الذي دعمه كل من الواقع الجغرافي والتجاري الذي فرضه الواقع السياسي والبحري للأسطول الأثيني الذي انتهت شهرته وقوته العسكرية للأبد بعد اللقاء العسكري في عام ٤١٣ ق.م في ميناء سيراكوزة الكبير.^(٤)

(1) Dem. 33. 23

"πρῶτον μὲν οὖν τὸν χρόνον ἐμαυτῷ ἡγοῦμαι μάρτυρα εἶναι τοῦ μὴ ἀληθὲς τὸ ἐγκλημα εἶναι. ἡ μὲν γὰρ ἐπιτροπὴ τοῦτο πρὸς τὸν Παρμένοντα τρίτον ἔτος γέγονεν καὶ ἡ γνώσις τοῦ Ἀριστοκλέους· αἱ δὲ λήξεις τοῖς ἐμπόροις τῶν δικῶν ἐμμηνοὶ εἰσιν ἀπὸ τοῦ βοηθορομῶνος μέχρι τοῦ μονιχιῶνος, ἵνα παραχρῆμα τῶν δικαίων τυχόντες ἀνάγωνται. εἰ δὲ τῇ ἀληθείᾳ ἐγγυητὴς ἦν τοῦ Παρμένοντος, διὰ τὴν πρῶτον μὲν οὐκ εὐθὺς τῆς γνώσεως γενομένης ἐπράττετο τὴν ἐγγύην."

"علي ذلك فأولاً أنا اعتبر أن الزمن يعد بالنسبة لي شاهداً علي زيف ما انتهت به، إذ أن الاتفاق علي اللجوء للقضاء قد تم بين هذا الشخص وبارمينون والحكم القضائي الذي حصل عليه أريستوكليس كان منذ عامين مضوا، وبما أنه قد يأتي التجار للتقاضي في أي شهر من بويدرومينون (سبتمبر) وحتى مينخيونون (أبريل)، كي يحصلون علي ما لهم من حقوق قضائية دون تأخير ويحرموا عائلتين، وبالطبع إذا كنت عند حسن ظن ببارمينون، فلماذا لم يقدم علي الفور بعد صدور الحكم كي يسحب مبلغ الضمان؟".

في النص السابق والمنشور بطبعة A.T. Murray يؤكد الناشر علي أن التفسير المذكورة في النص أعلاه لابد وأن تكون بداية من شهر سبتمبر ووصولاً لشهر أبريل حيث يصعب الإبحار في تلك الشهور من السنة وبالتالي تظل السفن قابعة بالموانئ خشية فقدانها. Demosthenes, *Demothenes*, By A.T. Murray, with an English translation, Cambridge, Harvard University press, 1939. *Against Apatourius*. 33.

(2) Dem., 35. 2.

"καὶ οὖν οἶονται, ἐὰν ἀποδῶσιν, ὥσπερ τῶν ἰδίων τι τῶν ἑαυτῶν ἀπολωλεκέναι, ἀλλ' ἀντὶ τοῦ ἀποδοῦναι σοφίσματα εὐρίσκουσιν καὶ παραγωγὰς καὶ προφάσεις, καὶ εἰσὶν πονηρότατοι ἀνθρώπων καὶ ἀδικώτατοι. τεκμήριον δὲ τοῦτου: πολλῶν γὰρ ἀφικνουμένων εἰς τὸ ὑμέτερον ἐμπόριον καὶ Ἑλλήνων καὶ βαρβάρων, πλείους δίκαι εἰσὶν ἐκάστοτε αὐτῶν τῶν Φασηλιτῶν ἢ τῶν ἑλλαν ἀπάντων."

"واعتبروا انهم، لو أنهم أدوا ما عليهم (من ديون)، فكأنهم فقدوا شيئاً من ممتلكاتهم، لكن بدلاً من أن يؤدوا ما عليهم يختلفون المغالطات والدعوات القضائية والذرائع، وهم أكثر البشر افتقاراً للأخلاقيات والاحترام، والدليل علي ذلك كما يلي: فمن بين العديد من الإغريق والبرابرة الذين اعتادوا ويشكل مألوف علي التبادل التجاري معكم، حينما يبدأ العمل بالمحاكم تجد أهل فاسيليس وحدهم لهم النصيب الأكبر من عدد القضايا القانونية بالمقارنة ببقية الاجناس الأخرى وهذه هي طبيعتهم".

(3) David Cohen, 'Writing, Law, and Legal practice in the Athenian courts', in Harvey Yunis (ed.), *Written Texts and the Rise of Literate culture in ancient Greece*, Cambridge University press, 2003, pp. 78-96, p. 93; Edward E. Cohen, *Ancient Athenian Maritime courts*, Princeton University press, N. J., 2010, P.5.

حيث يؤكد الأخير علي جودة القانون التجاري البحري الإغريقي حيث بقيت عناصره الاساسية موجودة ومعمول بها في العصر الروماني من خلال ما اشتهر بتسميته باسم القانون البحري الرومسي بل واستمرت تلك العناصر باقية في القانون التجاري في العصور الوسطى.

(٤) حقق الأسطول الأثيني القوي الكثير من طموحات واحلام الأثينيين في القرن الخامس وذلك بفضل ما منحه الأوليجركيين له من دعم مادي كبير وهو ما نعرفه مما جاء بخطبة بركليس الجنائزية 2, Thuc.2. 38. حيث يقول:

علي أي حال فمن خلال الصورة الذي نقلها بيسيودو كسينوفون (في أواخر القرن الخامس ق.م) نعرف أن الأثينيين في القرن الخامس اعتادوا علي اجبار حلفائهم علي التوجه لأثينا من أجل الانخراط في الإجراءات القضائية، ويبدو أن الأثينيين كانوا يجنون الكثير من المنافع جراء تلك السياسة فهم من جهة كانوا يضمنون جمع المصروفات القضائية التي كانوا يدفعونها للهيئة القضائية علي مدار العام من خلال المصروفات القانونية التي كان علي الحلفاء تسديدها، ومن جهة أخرى فكان عدم خروج الأثينيين للإبحار امرا من شأنه توفير الفرصة لهم للبقاء في الوطن حيث يدبرون منه شئون أولئك الحلفاء، كما أوضح بيسيودو كسينوفون أن الأثينيين عرفوا تسييس القضاء، فمن خلال المحاكم كانوا يوفرّون للديمقراطيين الحماية القانونية كما كانوا قادرين بالمثل علي تكمير خصومهم بالقانون.⁽¹⁾

كان سكان أثينا يحققون أرباحا جراء عقد المحاكمات للقضائية في مدينتهم خاصة إذا كانت تلك المحاكمات تشمل أطرافا من الحلفاء، ومن بين تلك الأرباح ما حدثنا عنه بيسيودو كسينوفون بشأن الطفرة المالية التي شهدتها المدينة بفضل ضريبة (الواحد بالمائة) *ἡ ἑκατοστή* التي كانت تؤدي في ميناء بيرايوس *Peiraeus*، وبالمثل فقد كان الأثيني يحرص علي تأجير ما يمتلك من غرف للخدم أو للتخزين *ἡ συνουκία* ليبيت فيها العبيد *το ἀνδραποδον* أو قطعان الحيوانات *το ζευγος*، وكان رسل المجلس يعملون بشكل أفضل حينما يتواجد الحلفاء بالمدينة.⁽²⁾

ἐπεσέρχεται δὲ διὰ μέγεθος τῆς πόλεως ἐκ πάσης γῆς τὰ πάντα, καὶ συμβαίνει ἡμῖν μηδὲν οἰκειότερα τῇ ἀπολαύσει τὰ αὐτοῦ ἀγαθὰ γιγνόμενα καρποῦσθαι ἢ καὶ τὰ τῶν ἄλλων ἀνθρώπων" .

"بفضل عظمة المدينة فكانت جميع الأشياء وأفضلها تستورد من كافة أرجاء الأرض إلي هنا، وهو ما جعلنا نحن انفسنا نتمتع بسلع الأمم الأخرى بدرجة لا تقل عن تمتعنا بسلعنا المحلية"

(1) Pseudo – Xenophon, *Constitution of Athens*, 1. 16.

"δοκεῖ δὲ ὁ δῆμος ὁ Ἀθηναίων καὶ ἐν τῷδε κακῶς βουλευέσθαι, ὅτι τοὺς συμμάχους ἀναγκάζουσι πλεῖν ἐπὶ δίκας Ἀθηναίῃς. οἱ δὲ ἀνταρρίζονται ὅσα ἐν τούτῳ ἐνὶ ἀγαθὰ τῷ δήμῳ τῷ Ἀθηναίων: πρῶτον μὲν ἀπὸ τῶν πρυτανείων τὸν μισθὸν δι' ἐνιαυτοῦ λαμβάνειν: εἴτ' οἴκοι καθήμενοι ἀνευ νεῶν ἐκπλοῦ διοικοῦσι τὰς πόλεις τὰς συμμαχίδας, καὶ τοὺς μὲν τοῦ δήμου σφάζουσι, τοὺς δ' ἐναντίους ἀπολλύουσιν ἐν τοῖς δικαστηρίοις: εἰ δὲ οἴκοι εἶχον ἕκαστοι τὰς δίκας, ἅτε ἀχθόμενοι Ἀθηναίοις τούτους ἂν σφῶν αὐτῶν ἀπόλλυσαν οἷαντες φίλοι μάλιστα ἦσαν Ἀθηναίων τῷ δήμῳ"

يبدو أن الشعب الأثيني كانت لديه ميل لإجبار حلفائه علي الإبحار باتجاه أثينا بهدف الانخراط في الإجراءات القضائية، علي أساس أن المواطنون الأثينيون كانوا يحققون من ذلك خيرات: ففي المقام الأول كانوا يضمنون الوفاء برواتب الهيئة القضائية علي مدار العام بفضل ما كان يدفعه الحلفاء من مصروفات قانونية، وبدلا من الإبحار بالمفن كانوا يضمنون البقاء في الوطن وهو ما كان يسهل عليهم مهمة إدارة شئون المدن الحليفة، ومن خلال المحاكم كانوا يوفرّون الحماية القانونية للديمقراطيين كما كان بإمكانهم القضاء علي خصومهم". وعن العلاقة القضائية التي كانت تربط بين أثينا وحلفائها من المدن اليونانية. راجع:

De Ste Croix E. M., *"Notes on Jurisdiction in the Athenian Empire"*, C. Q., N. S. 11, 1961, No. 94, p. 94ff, 268ff.

وكذلك عن كيفية استغلال الأثينيين لحلفائهم علي الصعيد القضائي راجع Thuc. 1. 77. 1.

(2) Pseudo- Xenophon, *Constitution of Athens*, 1. 17-18.

"πρὸς δὲ τούτοις ὁ δῆμος τῶν Ἀθηναίων τάδε κερδαίνει τῶν δικῶν Ἀθηνησιν οὐσῶν τοῖς συμμάχοις. πρῶτον μὲν γὰρ ἡ ἑκατοστή τῇ πόλει πλείων ἢ ἐν Πειραιεῖ ἔπειτα εἰ τῷ συνουκία ἐστίν, ἄμεινον πράττει: ἔπειτα εἰ τῷ ζευγός ἐστιν ἢ ἀνδράποδον μισθοφοροῦν: ἔπειτα οἱ κήρυκες ἄμεινον πράττουσι διὰ τὰς ἐπιδημίας τὰς τῶν συμμάχων.."

شهود المحاكم في أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

يبدو مما سبق أن الأثينيين منذ القرن الخامس قد اعتادوا معاملة حلفائهم - الذين كانوا يجبروهم علي المجئ للمدينة للانخراط في إجراءات التقاضي فيها - معاملة لا تخلو من استغلال وأكثر من ذلك ونظرا لمعرفة الحلفاء بأن القضاء بأمر الشعب، حيث كان الأثينيون يجبرون مواطني المدن الحليفة والموجودين بأثينا "قصرا" على مداينة الشعب الأثيني في المحاكم الأثينية، لدرجة أنه كان على هؤلاء المواطنين أثناء وجودهم بالمحاكم أن يتعاملوا مع أي أثيني يدخل إليها، بل وإن يصافحوه يدا بيد وهو ما حول الحلفاء لعبيد للشعب الأثيني *διὰ τοῦτο οὖν οἱ σύμμαχοι δοῦλοι τοῦ δήμου τῶν Ἀθηναίων καθεστᾶσι μᾶλλον* (1).

ورغم أن اكتظاظ المحاكم الأثينية بالمتقاضيين يعد دليلا - في وجهة نظر الباحث المتواضعة - علي ما آل إليه هذا المجال من ازدهار في القرن الرابع ق.م، إلا أن بعض الباحثين يعتقد أن ربما كان لهذا الاكتظاظ اثره السلبي علي حسن سير العملية القضائية وهو ما يعد بوجهة نظره أحد مثالب الديمقراطية (2).

مما سبق يخلص البحث إلي أن عملية الاستعانة بالشهود في المجتمع الأثيني كانت معروفة في المحاكم الأثينية، وأن عملية الشهادة أمام المحاكم مرت بمرحلتين أساسيتين الأولى وهي المرحلة الشفهية وقد ازدهرت في القرن الخامس ق.م حتي أواخره، أما المرحلة الثانية فكانت هي المرحلة الكتابية والتي ازدهرت منذ نهايات القرن الخامس ق.م واستمرت حتي القرن الرابع ق.م، كما انتهى إلي الوقوف علي الطبيعة النوعية للمسموح لهم من بين المواطنين الأثينيين بأداء الشهادة، حيث اتضح أن النساء والأطفال كان غير مسموحا لهم بأداء هذه المهمة إلا في أضيق الحدود وتحديدًا بالنسبة للنساء وهنا قارن البحث بين موقف المجتمع الأثيني من المرأة الأثينية ونظيره المصري حيث أظهر الأخير تفوقا ملحوظا وتطورا في نظريته للمرأة من حيث الدور الذي كانت تلعبه في مجال الشهادة بالمحاكم موضوع البحث.

كما تعرض للحديث عن واجبات المتحدث (الذي كان يلعب في الغالب دور الدفاع) وعلاقته بالشهود وكيف كان يوظفهم لخدمة موكله في كافة الأحوال الأمر الذي زاد من أهمية المتحدثين في المجتمع الأثيني علي الصعيد المجتمعي، كما انتهى البحث إلي أن المتحدثين كانوا يعدون كلا من الشهود والمحلفين (المستمعين) في جلسات اجرائية قبيل جاسة النطق بالحكم بعيدا عن استعمال المهارات الخطابية متحسين بما لديهم من خبرة عريضة في الإقناع وقدرة واسعة علي توظيف ما لديهم من شهود، وبالمثل فقد أنتهي البحث إلي الوقوف علي نتيجة تخص

(1) "πρὸς δὲ τοῦτοις, εἰ μὲν μὴ ἐπὶ δίκας ἦσαν οἱ σύμμαχοι, τοὺς ἐκπλέοντας Ἀθηναίων ἐτίμων ἂν μόνους, τοὺς τε στρατηγούς καὶ τοὺς τριηράρχους καὶ πρέσβεις: νῦν δ' ἠνάγκασται τὸν δῆμον κολακεύειν τὸν Ἀθηναίων εἰς ἕκαστος τῶν συμμάχων, γινώσκων ὅτι δεῖ [μὲν] ἀφικόμενον Ἀθήναζε δίκην δοῦναι καὶ λαβεῖν οὐκ ἐν ἄλλοις πῖσιν ἀλλ' ἐν τῷ δήμῳ, ὅς ἐστι δὴ νόμος Ἀθήνησι: καὶ ἀναβολῆσαι ἀναγκάζεται ἐν τοῖς δικαστηρίοις καὶ εἰσιόντος τοῦ ἐπιλαμβάνεσθαι τῆς χειρός. διὰ τοῦτο οὖν οἱ σύμμαχοι δοῦλοι τοῦ δήμου τῶν Ἀθηναίων καθεστᾶσι μᾶλλον" Pseudo - Xenophanes, *Constitution of the Athenians*, 1.18. E.C. Marchant, *Xenophon, Xenophon in seven volumes*, 7, Harvard university press, Cambridge MA, William Heinemann, London, 1984.

"إضافة لتلك الأمور فقد كان الحلفاء الذين لا ينخرطون في إجراءات العمل القضائي، عليهم أن يظهروا احترامهم للأثينيين فقط ممن يبحرون لخارج المدينة كالقادة العسكريين وقادة السفن الثلاثية والسفراء: ولكن الآن أصبح على واحد من الحلفاء مداينة الشعب الأثيني علي اعتبار أن أي شخص سيأتي إلي المدينة سوف يعلم أن امر القضاء بيد الشعب كما هو منصوص عليه بالفعل بالقانون الأثيني، وفي المحاكم كان عليه أن يتعامل مع أي شخص يدخل أخذا بيده ولذلك فاصبح وضع الحلفاء بديلا عن العبيد للشعب الأثيني".

(2) Robert Johnson Bonner, *Aspects of Athenian Democracy*, vol., 11, University of California press, 1933, p. 39.

حقوق الشهود في المجتمع الأثيني في القرن الرابع ق.م وهي انه كان للشهود حق استعمال القسم علي انه "لا يعرف حقيقة ما جاء بشهادته مكتوبا" فيما يعرف اصطلاحا باسم *Exomosis*.

تبين كذلك أن الأثينيون كانوا لا يجدون غضاضة في الاستعانة سواء بالأقارب أو بالأصدقاء كشهود أمام الهيئات القضائية بالمحاكم منذ القرن الخامس ق.م ، واستمر الأمر في القرن الرابع ق.م مع ظهور نوعية جديدة من الشهود من غير الأقارب أو الأصدقاء، كما تطرق البحث إلى ظهور نوع آخر من الشهود كان متواجدا منذ أواخر القرن الخامس ق.م وظل موجودا في القرن الرابع وهم "الحلفاء الأثينيون" الذين كان يتم إجبارهم علي القدوم إلي أثينا في فترات قوتها السياسية في النصف الأول من القرن الخامس ق.م من أجل الانخراط في منظومة العمل القضائي اما كمتقاضيين أو كشهود في المحاكم وهو ما اعتبره البحث شكلا من اشكال تسييس القضاء لصالح المواطن الأثيني اجتماعيا واقتصاديا، وقد ظل أولئك الحلفاء موجودين بأثينا القرن الرابع رغم انتهاء سطوة المدينة السياسية والعسكرية بعد هزيمتها أمام اسبرطة في 404 ق.م في ايجوسبوتامى.

وأخيرا فقد تمت مناقشة دور شهود القرن الرابع ق.م في المحاكم التجارية البحرية التي ظهرت منذ أواخر القرن الخامس ق.م واستمرت تمارس عملها في ظل الوضع السياسي الجديد الذي فرض علي بلاد اليونان قاطبة في القرن الرابع ق.م إلا وهو ظهور الخطر المقتوني ورغبته في السيطرة علي بلاد اليونان، وفي هذا الصدد انتهى البحث إلي أن هذه المحاكم كانت لا تعتمد في عملها علي الشهود بقدر اعتمادها علي العقود التجارية المكتوبة، كما انتهى البحث إلي ان هذا النوع من المحاكم كان لا يعمل إلا بداية من شهر سبتمبر وحتى شهر أبريل من كل عام وهي الفترة التي يكون فيها تجار البحر قابعين في مدنهم دون ابحار وبالتالي فكانوا غالبا ما يتفرغون لفض ما قد يكون بينهم من منازعات قضائية في تلك الفترة.

أحمد غانم حافظ

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

Sources

- Aristophanes, Wasps, L.C.L.
- Aristotle, AP., L.C.L.
- Demosthenes, Against Onetor, Leochares, Aphobus, Spudias, For Formio
- Isaios, Phrrhus, L.C.L
- Lysias, L.C.L.
- Pseudo – Xenophon, AP., L.C.L
- Thucydides, Historiae, L.C.L.

References & Periodicals

- (ACTGC), Joint Association of Classical Teachers' Greek Course, The World of Athens: An Introduction to Classical Athenian Culture, 2nd ed., Cambridge university press, 2008.
- (Bers) Victor & Lanni Adriaan, An Introduction to the Athenian legal system, Stoa Publications, 2003.
- (Bonner) Robert Johnson, Aspects of Athenian Democracy, vol. 11, University of California press, 1933.
- (Carey) Christopher, "The Witness's Exomosia in Athenian Courts", CQ. 45. 1, 1995, pp. 114-119.
- , "Trials from Classical Athens, Routledge, 1997.
- (Christ) R. Matthew, The Litigious Athenian, The John Hopkins university press, 1988.
- (Cohen) David, "Writing, Law and Legal practice in the Athenian courts", In Harvey Yunis (ed.), Written Texts and the rise of Literate culture in Ancient Greece, Cambridge university press, 2003.
- (Cohen) Edward, Ancient Athenian Maritime Courts, Princeton university press, New Jersey, 2010.
- (Dawson) P. John, A History of Lay Judges, The Lawbook Exchange, New Jersey, 2007.
- (Faltsi) P. Yessiou, 'Civil Procedure in Greece nineteenth and twentieth centuries', In C. H. Van Rhee (ed.), The Law's Delay: Essays on undue delay in civil litigation, Intersectie Vitgevers Antwerpen – Groningen , 2004.
- (Garner) Richard, Law and Society in Classical Athens, Croom Helm, Australia, 1987.
- (James) J. Payne & Busuttil A., 'History and Development of Forensic medicine Pathology', In Jason Payne-James, Antony Busuttil and William Smock (eds.), Forensic Medicine Clinical and Pathological Aspects, Greeneich Medical Media, London, 2003.
- (Johnson) H. Janet, 'The Legal Status of women in ancient Egypt', In Glenn E. & Anne K. Capel (eds.), Mistress of the house. Mistress of heaven. women in ancient Egypt, Brooklyn, Cincinnati Art Museum, USA, 1997.

- (Lanni) Adriaan, Justice in the Courts of Classical Athens, Cambridge, 2006.
- (Lang) L. Mabel, Life, Death and Litigation in the Athenian Agora, ASCSA, American School of Classical Studies at Athens, 1994.
- (Martin) Gunther, "The Witness's Exomisia in Athens", CQ. 58. 1, pp. 56-68.
- (McDowell) M. Douglas, The Law in Classical Athens: Aspects of Greek and Roman Life, Thames and Hudson, London, 1986.
- (Mckeown) Niall, 'Greek and Roman Slavery', pp. 19-34 In Gad Heuman & Trevor Burnard (eds.), The Routledge History of Slavery, Routledge, 2011.
- (Powell) Anton, Athens and Sparta. Constructing Greek Political and Social history from 478 B.C., Routledge, London, 1988.
- (Rhodes) Peter John, Athenian Democracy, Oxford university press, 2004.
- (Roberts) Jennifer Tolbert, Athens on Trial: The Antidemocratic traditions in Western Thought, Princeton university press, 2011.
- (Robins) Gay, 'Women in Egypt', in David P. Silverman (ed.), Ancient Egypt, Oxford university press, 1997.
- (Rubinstein) Lane, Litigation and Cooperation supporting speakers in the courts of Classical Athens, Historia Einzelschriften H. 147, Franz Steiner Verlag Stuttgart, 2000.
- (Sickinger) P. James, Public Records and Archives Classical Athens, University of North Carolina press, 1999.
- (Thur) Gerhard, "The Role of the Witness in Athenian Law", In Michael Gagarin and David Cohen (eds.), The Cambridge Companion to Ancient Greek Law, Cambridge university press, 2005.
- (Todd) Stephen, "The Purpose of Evidence in Athenian Court", In Paul Cartledge, Paul Millett & Stephen Todd (eds.), Nomos: Essays in Athenian Law, Politics and Society, university of Cambridge, 2002.
- (Williams) D. James (ed.), An Introduction to Classical Rhetoric: Essential Readings, Wiley-Blackwell, 2009.

المراجع المعربة

روجر جست، المرأة في أثينا. الواقع والقانون، ترجمة: منيرة كروان، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥.